مدى كفاءة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2004-2015

The efficiency of public expenditure on the Algerian economy during the period 2004-2015.

الياس يايسي *

ايت محمد مراد **

تاريخ الاستلام: 2016/10/16؛ تاريخ القبول: 2016/11/26.

Abstract: The current economic situation, should lead us to try to find out whether the Algerian government has directed public expenditures with the best way to build a strong economy and find out the strengths and weaknesses points, which we can benefit from them. Also to know the figure out efficiency of public expenditure in the Algerian economy. For this study, we have selected period where the financial favoritism due to improved oil prices and increased state incomes.

The current question: Does Algeria adopt planning to achieve public expenditure efficiency. Do decision makers rely on a scientific plan to find out, why public spending productivity is weak? In this regard, the study has emphasis on the presentation of statistics and analysis of data to reach the results and to propose solutions to decision makers in order to enhance the efficiency of public spending, by directing spending towards the best ways, especially investment, to promote the national economy to safety.

Keywords: overhead, efficiency, investment, growth.

Jel Classification Codes: H76, O10, F63

المستخلص: إن الوضع الاقتصادي الراهن والحال الذي آل إليه، جدير بأن يدفعنا إلى محاولة معرفة ما إذا كانت الحكومة الجزائرية توجه النفقات العامة إلى أحسن السبل لبناء اقتصاد قوي ومحاولة رصد نقاط القوة والضعف والاستفادة منها ومعرفة مدى كفاءة الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري، ولقد اخترنا في دراستنا فترة البحبوحة المالية جراء تحسن أسعار النفط وزيادة مداخيل الدولة. والسؤال المطروح هو: هل الجزائر تعتمد التخطيط لتحقيق كفاءة الإنفاق العام؟ وهل يعتمد أصحاب القرار على خطة علمية لمعرفة سبب ضعف إنتاجية الإنفاق العام؟ وفي هذا الصدد تم التركيز على عرض الإحصائيات وتحليل المعطيات للتوصل إلى النتائج لاقتراح الحلول على أصحاب القرار لتعزيز كفاءة الإنفاق العام، وذلك بتوجيه الإنفاق نحو الطرق المثلى خاصة الاستثمار، للرقي بالاقتصاد الوطني إلى بر الأمان. **الكلمات المفتاحية:** النفقات العامة، الكفاءة، الاستثمار، النمو.

* أستاذ محاضر أ، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3.

** أستاذ محاضر أ، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3.

المقدمة:

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات وتغيرات هامة أملتها الظروف التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية والدولية وهذا على كافة الأصعدة فنجد الجزائر غداة الاستقلال قد تبنت إستراتيجية وفق نظرة اشتراكية قائمة على أساس التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد، وخلال كل مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر، كان للإنفاق العمومي الدور البارز في تحقيق الاهداف التنموية كصورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وأداة من ادوات تنفيذ البرامج الحكومية، حيث يعتبر الانفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية ، والتي بواسطتها تقوم الحكومة بالتأثير على الطلب الكلي والذي بدوره يؤثر على النمو ، لذلك يجب الاهتمام بتوجيه هذه النفقات وتسييرها احسن تسيير، لضمان توازن الأداء الاقتصادي وتحقيق النمو وتجنب الأزمات .

إشكالية البحث:

لقد أنفقت الجزائر في اطار النفقات العامة خلال فترة البحبوحة المالية جراء تحسن أسعار النفط في تلك الفترة أموال معتبرة، وفي هذه الورقة البحثية سوف نحاول معرفة ما إذا كانت لهذه النفقات دور في إنعاش الاقتصاد الوطني و الخروج به من التبعية النفطية ؟

ولمعالجة الاشكالية نقترح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل الجزائر تعتمد القياس والتخطيط لتحقيق كفاءة الانفاق العام؟
- هل يعتمد اصحاب القرار على خطة علمية لمعرفة سبب ضعف انتاجية الانفاق العام؟

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية النفقات العامة في تحقيق إزدهار الاقتصاد وتحقيق أعلى معدلات نمو بأقل تكلفة .

أهداف البحث:

- محاولة معرفة هل وفقت الحكومة الجزائرية في توجيه النفقات العامة، وهل كانت هذه النفقات فعالة؛

- محاولة رصد نقاط القوة والضعف والاستفادة منها ومعرفة مدى كفاءة الإنفاق العام في الإقتصاد الجزائري.

المحور الأول: ماهية الإنفاق العام وكفاءته.

أولا: مفهوم النفقات العمومية:هي تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفه السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية). أو هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة. كما يمكن تعريفها بانها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف اشباع حاجة عامة. ووفقا لهذا التعريف يمكن إعتبار النفقة العامة على أنها ذات أركان ثلاثة: مبلغ نقدي، يقوم بإنفاقه شخص عام، ذو غرض تحقيق نفع عام.

ثانيا: تقسيمات النفقات العمومية: لم يكن تقسيم النفقات العمومية موضوعا يثير شغف الباحثين الاقتصاديين في ضل الدولة الحارسة، حيث كانت النفقات العمومية محدودة وموجهة لتقديم خدمات معينة تقوم بها الدولة، فكانت النفقات من طبيعة واحدة، إلا أنه مع تطور دور الدولة وتحولها من خانة الدولة الحارسة الى خانة الدولة المتدخلة ازدادت اهمية تقسيم النفقات العمومية نظيرا لتنوع وتزايد النفقات العمومية واختلاف أثارها، ويقسم المشرع الجزائري النفقات العمومية الى نفقات التسيير ونفقات الإستثمار (التجهيز):

1- نفقات التسيير: يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الادارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب...الخ، وهذا النوع من النفقات موجه أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من اموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف اوجهه، حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة، وهي تعبير يتطابق الى حد كبير مع دور الدولة المحايدة مادامت انها لا تهدف الى التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكل ما تحدثه من آثار فهو غير مباشر، لذلك تسمى بالنفقات الاستهلاكية.

2- نفقات الاستثمار: يتسم هذا النوع من النفقات بإنتاجيتها الكبيرة مادامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة، فالشهرة التي تحظى بها هذه النفقات تجد جذورها في تحليل الاقتصادي البريطاني (جون مينارد كينز) الذي برهن أن في فترة الركود الإقتصادي، تقوم نفقات الاستثمار بإعادة التوازن الاقتصادي العام من خلال الدور الذي يقوم به مضاعف الاستثمار، فلو افترضنا قيام الدولة بإنجاز إستثمار معين (بناء طريق سيار) خلال فترة أزمة اقتصادية فالنفقات العامة (الاستثمارية) ستسمح بتوزيع الأجور على العمال والقيام بطلبات المواد الأولية لدى الموردين.

ثالثا: مفهوم كفاءة الإنفاق العام.

الكفاءة تعني أداء ما ينفذ من عمل أو يتخذ من تصرف على نحو صحيح أو أفضل. ويرتكز تحليل الكفاءة في الأساس على دراسة وتحليل العلاقة بين المدخلات والمخرجات ومن ثم فهو يختلف عن مفهوم الاداء الذي يركز على دراسة وتحليل جانب المخرجات فقط دون الالتفات لجانب المدخلات، فالكفاءة تستهدف تحقيق الإستغلال الأمثل للمدخلات أو الموارد وذلك عن طريق تعظيم المخرجات الناتجة عن إستخدام قدر معين من تلك المدخلات أو تقليل المدخلات اللازمة للحصول على قدر معين من تلك المخرجات. وقد إرتبط مفهوم الكفاءة في الفكر الاقتصادي بالمشكلة الاقتصادية الاساسية ، والمتمثلة في كيفية تخصيص الموارد المحدودة والمتاحة للمجتمع من اجل تلبية حاجيات ورغبات الافراد المتجددة والمتعددة، وأن المبدأ الاساسي فيها هو الإسهام في تعظيم المنفعة وتخفيض التكاليف .

أما من وجهة نظر إدارية فإن الكفاءة هي القدرة على تحقيق النتائج المنشودة من خلال استعمال الموارد المتاحة في عملية الانتاج بأقل تكلفة ممكنة. و منه الأساس في الكفاءة هي الأمثلية، وأن مبدأ الكفاءة يعد السمة المميزة لكل نشاط يحاول بالوسائل المتاحة زيادة فرصة بلوغ أهداف محددة، وهي بذلك (الكفاءة) علاقة نسبية بين المدخلات والمخرجات ، وهي ذات بعدين:

الأول- كفاءة المخرجات: وتعني تحقيق قدر أكبر من المخرجات بنفس القدر من المدخلات وتقاس بنسبة المخرجات الفعلية الى المخرجات المتوقعة عند قدر معين من المدخلات.

الثاني- كفاءة المدخلات: وتعني تحقيق قدر المخرجات بقدر اقل من المدخلات ومن ثم فهي تقاس بنسبة المدخلات الفعلية إلى المدخلات المتوقعة عند قدر معين من المخرجات (عندما تكون مخرجات الانفاق العام قابلة للقياس الكمي)، أما اذا كانت تلك المخرجات ذات طابع اجتماعي فيمكن الاعتماد على مقاييس وسيطية.

المحور الثاني: أثر الانفاق العام في المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال فترة البحبوحة المالية (2004-2015).

لمعرفة مدى كفاءة الانفاق العام يجب تحليل الأثر الذي تحدثه النفقات العامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وفي هذا المحور سوف نحاول معرفة هذا الأثر على المؤشرات الاقتصادية الكلية التالية: (النمو،التشغيل ،الادخار والاستثمار).

أولا: أثر الانفاق العام على النمو.

يتأثر النمو الاقتصادي بالإنفاق العام عبر مجموعة من المتغيرات الاقتصادية ، لذلك فإن تأثر تلك المتغيرات بزيادة الانفاق العام سوف يؤدي الى تأثر الناتج الداخلي الخام ، والشيء المهم هنا هو معرفة

المتغيرات الاقتصادية التي من خلالها يؤثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي وهل يعكس النمو الاقتصادي حالة الاقتصاد، لأن نجاح السياسات الاقتصادية في تحقيق النمو يظهره إرتفاع معدل النمو الفعلي، والجدول الآتي يبين حجم النفقات العامة ومعدل النمو ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة **(2004-2015)**.

الجدول رقم (01):حجم النفقات العامة ومؤشرات مختلفة للاقتصاد الجزائري في الفترة (2004-2015).

المؤشرات / السنوات	النفقات العامة (مليار دينار)	الناتج الداخلي الخام (مليار دينار)	نسبة النفقات العامة الى الناتج الداخلي الخام %	معدل النمو%	معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (دج)	نسبة الانفاق العام الى الناتج الداخلي الخام
2004	846.9	6150.4	13.8	5.2	-	189998.7	13.76
2005	865.9	7563.6	11.4	5.1	22.97	229805.6	11.44
2006	954.9	8520.6	11.2	4.8	12.65	254318.7	11.20
2007	1146.9	9408.3	12.2	3.0	10.41	274711.6	12.19
2008	1455.8	11042.8	13.2	2.4	17.37	320231.8	13.18
2009	1646.2	10034.3	16.4	2.4	-9.13	283737.1	16.40
2010	2166.9	12049.5	18.0	3.3	20.08	334493.3	17.98
2011	3015.2	14588.5	20.7	3.4	21.07	394395.2	20.66
2012	3293.5	16208.7	20.3	3.3	11.10	432289.6	20.31
2013	3185.9	16650.2	19.1	2.8	2.72	434765.1	19.13
2014	3364.9	17242.5	19.5	3.8	3.55	440826.8	19.51
2015	3446.8	16591.9	20.8	3.8	-3.77	415181.5	20.77

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

إستنادا إلى بيانات الجدول أعلاه ، ومن الشكل الموالي يتضح أنه على الرغم من الزيادة الكبيرة للنفقات العامة إلا أنه لا يقابله تحسن ملحوظ لنصيب الفرد من هذه النفقات ولا لمعدل النمو الاقتصادي بل نلاحظ العلاقة العكسية بين هذه النفقات والنمو خلال الفترتين **(2005-2008)،(2011-2013)**.

و سبب ذلك راجع إلى إعتماد النفقات العامة في إستثمارات غير إنتاجية، و زيادة الواردات من السلع و المنتوجات الجاهزة، و زيادة أجور العمال دون مقابل في إنتاجيتهم داخل المؤسسات خاصة العمومية منها. و هذا ما يظهر العلاقة العكسية بين زيادة النفقات العامة و إنخفاض معدلات النمو الإقتصادي.

ومنه نستنتج ان النفقات العامة في الجزائر لا تؤثر ايجابيا في النمو الاقتصادي ولا في نصيب الفرد من النفقات العامة.

لذلك يجب على السلطات الفاعلة ترشيد النفقات العامة و ذلك عن طريق التركيز على النفقات الاستثمارية وتفادي البذخ.

الشكل رقم (01):العلاقة بين النفقات العامة ومعدل النمو ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2004-2015).

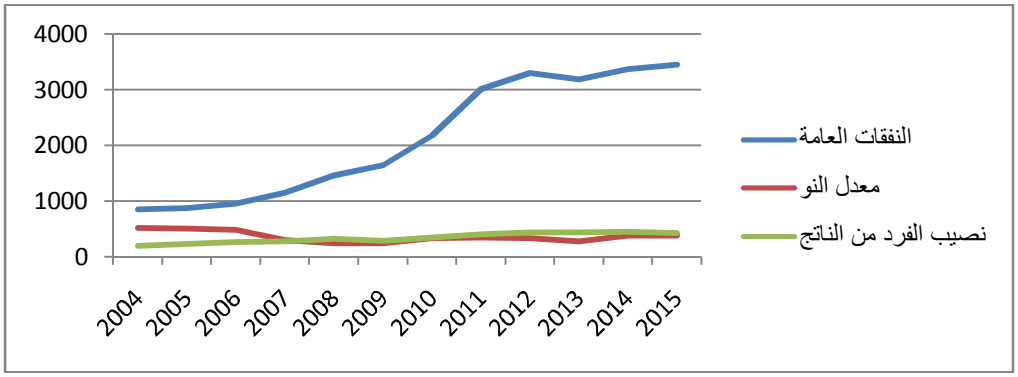

المصدر:من إعداد الباحثين بالإعتماد على معلومات الجدول رقم (01).

الشكل رقم (02):العلاقة بين الإنفاق العام إلى الناتج الداخلي الخام والنمو خلال الفترة (2004-2015)

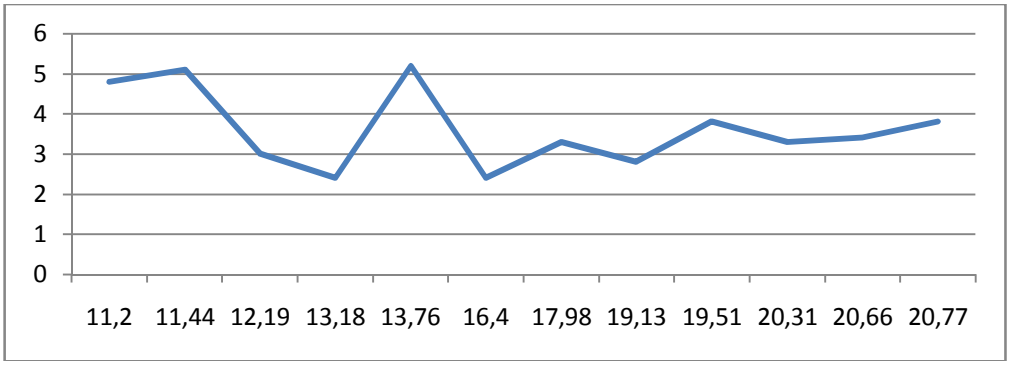

المصدر:من إعداد الباحثين بالإعتماد على معلومات الجدول رقم (01).

من المنحنى أعلاه نلاحظ أن العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي تتوافق مع ما توصل اليه العديد من الباحثين، أي أن الأثر الإيجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي له حدود ولا يمكن أن يستمر مع الزيادة في الانفاق العام حيث قدرت النسبة التي لا يجب تجاوزها (نسبة الانفاق العام الى الناتج الداخلي الخام) **15%**، لأن تجاوز هذه النسبة يؤدي حتما الى تراجع النمو الاقتصادي، وهذا ما لاحظناه في أغلب مراحل المنحنى أعلاه: مثلا عندما كانت نسبة الانفاق العام الى الناتج الداخلي

الخام اقل من**16.4%** كان معدل النمو يتجاوز **5%** و لما فاقت نسبة الانفاق العام الى الناتج الداخلي الخام **16.4%** لم يتجاوز معدل النمو**3%**.

ومن أهم الأسباب التي تؤدي الى وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العام ومعدل النمو وعدم كفاءة الانفاق العام في الجزائر مايلي :

- عدم جدوى الكثير من المشاريع رغم استهلاكها أموالا طائلة، بسبب عدم وجود اخصائيين أكفاء لمتابعة هذه المشاريع، اضافة الى الفساد الذي انهك الاقتصاد الوطني الجزائري؛
- عدم اختيار المشاريع المولدة للدخل ولفرص العمل.

ثانيا: أثر الإنفاق العام على الإدخار والإستثمار.

يعتبر الاستثمار والادخار متكاملان لهذا يجب الحفاظ على مستوى معين من الإدخار لضمان إستقرار معدلات الاستثمار عند مستويات مقبول، لأن الاستثمار ضروري وحيوي للاقتصاد لأنه يضمن إستمرار ودفع ميكانيزم النشاط الاقتصادي،حيث يؤدي انخفاض معدلات الاستثمار الى تقليص الطاقة الانتاجية ومن ثمة الانكماش الاقتصادي وتعطل النمو الاقتصادي، والجدول الأتي يبين نسبة الادخار والاستثمار العام الى الناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم(02):نسبة الاستثمار العمومي والادخار الى الناتج الداخلي الخام ومعدل نمو الاستثمار خلال الفترة (2004-2015)

المؤشرات / السنوات	النفقات العامة (مليار دينار)	نسبة الاستثمار من الناتج الداخلي الخام%	نسبة الادخار من الناتج الداخلي الخام%	معدل نمو الاستثمار%
2004	846.9	33.27	47.67	-
2005	865.9	31.67	54.79	17.03
2006	954.9	30.32	57.15	07.86
2007	1146.9	34.27	56.28	24.63
2008	1455.8	37.62	57.44	27.73
2009	1646.2	46.61	45.98	13.58
2010	2166.9	40.38	48.22	06.32
2011	3015.2	38.05	47.73	10.25
2012	3293.5	32.14	46.95	13.98
2013	3185.9	43.40	45.92	14.81
2014	3364.9	45.59	44.15	08.76
2015	3446.8	51.14	37.91	07.94

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

إستنادا إلى بيانات الجدول رقم (02) نلاحظ أن معدل نمو الاستثمار يتجه إلى الإنخفاض بإستثناء التحسن الطفيف خلال بعض السنوات،عكس ما نلاحظه على النفقات العامة التي تتجه نحو الزيادة، وهذا دليل على أن معظم إن لم نقل كل النفقات العامة لا تتجه نحو الاستثمار. لذلك يجب على الحكومة أن توجه معظم النفقات نحو الاستثمارات لضمان خلق الثروة.

الشكل رقم (03): العلاقة بين نسبة الادخار من الناتج وبين نسبة الاستثمار من الناتج وبين معدل نمو الاستثمار العمومي.

الوحدة:%

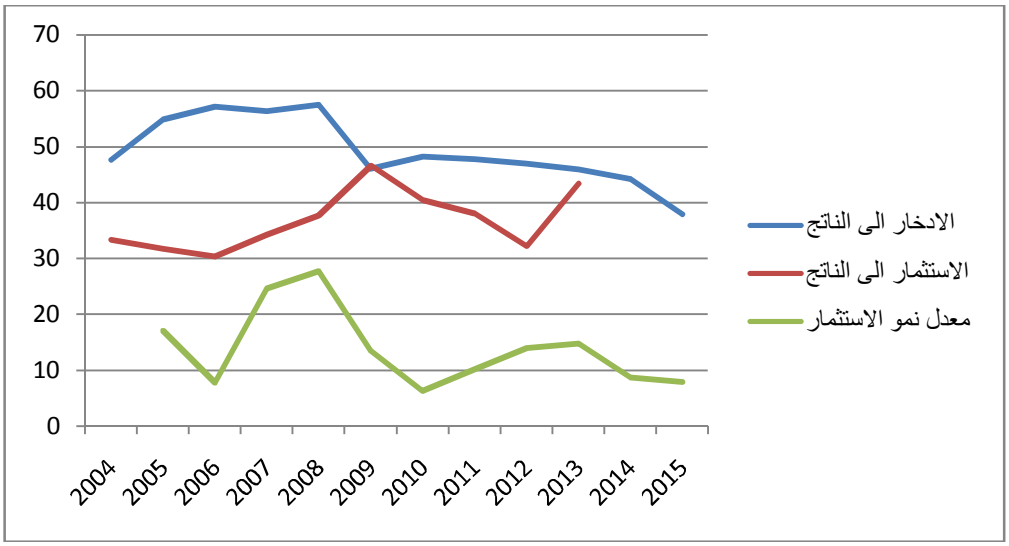

المصدر:من إعداد الباحثين بالإعتماد على معلومات الجدول رقم (02).

من الشكل أعلاه نلاحظ أن معدلات الإدخار دوما أعلى من معدلات الاستثمار العام ، خاصة وأن الإدخار يتحول الى استثمار تلقائيا في الاقتصاد الذي يعمل بطريقة سليمة، وهذا يدل على ضعف السياسات المتبعة لتعبئة الادخارات نتيجة لعدم قدرة النفقات العامة على خلق فرص الاستثمار بسبب سوء التخطيط في إعداد الموازنة . لذلك يجب على الحكومة أن توجه معظم الادخارات نحو الاستثمارات لضمان خلق رؤوس أموال جديدة.

ثالثا: أثر النفقات العامة على التشغيل:

تعاني الجزائر من مشكل البطالة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا رغم المجهودات التي قامت بها الدولة الجزائرية للقضاء على هذا المشكل، إلا انها كانت غير ناجحة لأنها لم تعالج على اساس صحيح حيث عولجت بالبطالة المقنعة، وبعدها برامج عدة مثل تشغيل الشباب والشبكة الاجتماعية...الخ.

والجدول رقم (**03**) يبين تطور النفقات العامة مع تطور معدل البطالة خلال الفترة (**2004-2015**).

الجدول رقم (03): تطور النفقات العامة و معدلات البطالة خلال الفترة (2004-2015)

السنوات	النفقات العامة (مليار دينار)	نسبة التغير (%)	معدل البطالة (%)	معدل التغير(%)
2004	846.9	-	17.7	-
2005	865.9	2.24	15.3	13.55-
2006	954.9	10.27	12.3	19.60-
2007	1146.9	20.10	11.8	4.06-
2008	1455.8	26.93	11.3	4.23-
2009	1646.2	13.07	10.2	9.73-
2010	2166.9	31.63	10.0	1.96-
2011	3015.2	39.14	10.0	0
2012	3293.5	09.29	11.0	0.1
2013	3185.9	03.26-	9.8	1.09-
2014	3364.9	05.61	10.6	8.16-
2015	3446.8	02.43	11.2	5.66

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل البطالة رغم تذبذبه إلا أنه عرف تحسنا طفيفا خلال الفترة (**2004-2015**) من (**17.1% الى 11.2%**) ، لكن هذا التحسن لا يكفي إذا ما قارناه بالزيادة الكبيرة في النفقات العامة خلال نفس الفترة، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الأثر المباشر وغير المباشر للنفقات العامة في التشغيل.

والشكل الموالي يوضح العلاقة بين الانفاق العام ومعدل البطالة خلال الفترة (**2004-2015**).

الشكل رقم (05): العلاقة بين النفقات العامة ومعدلات البطالة خلال الفترة (2004-2015).

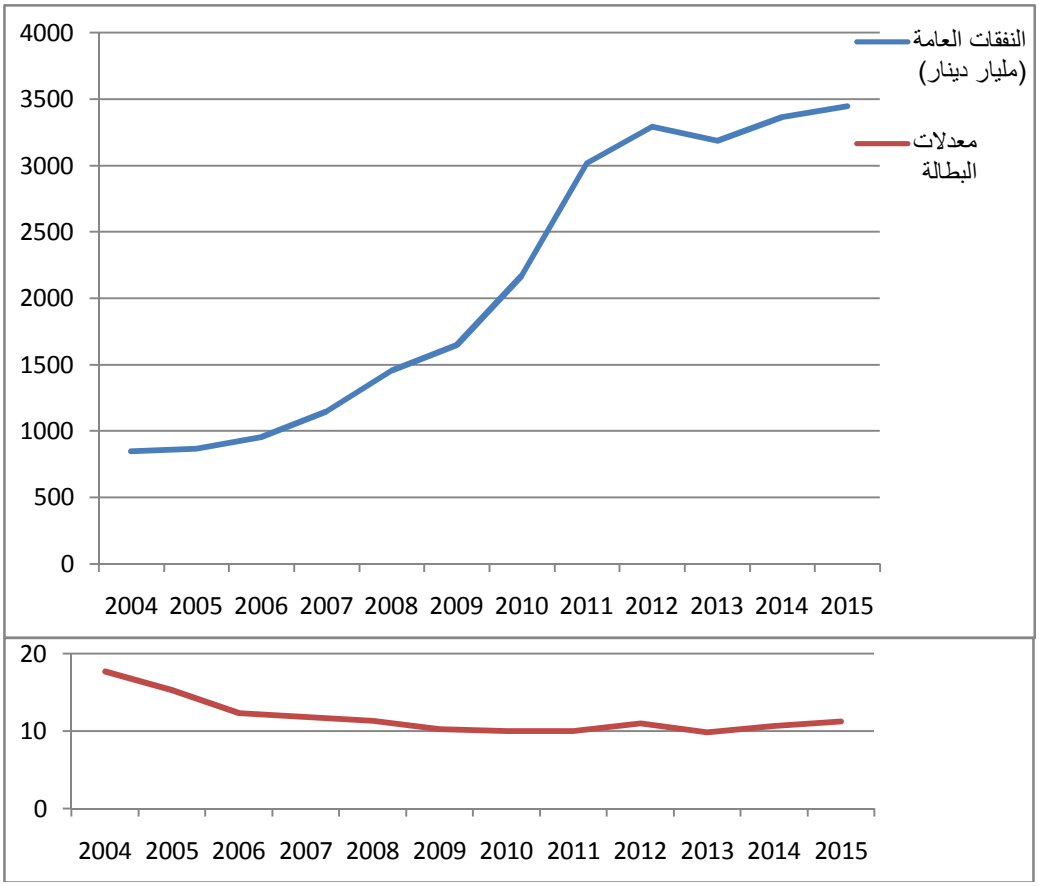

المصدر:من إعداد الباحثين بالإعتماد على معلومات الجدول رقم (03).

من خلال الشكل أعلاه يتأكد لنا تحسن معدلات البطالة كان جد طفيف مقارنة مع زيادة الإنفاق العام خلال نفس الفترة، و بالتالي نرى أنه على الحكومة الجزائرية توجيه النفقات العامة نحو الاستثمار في المشاريع التي تتطلب كثافة العمل لامتصاص البطالة وبناء اقتصاد منتج.

المحور الثالث: قياس دور الإنفاق العام في إنعاش الإقتصاد الوطني.

من أجل التحقق من ثبات أو رفض فرضية مقاصد الدراسة، سنحاول قياس دور الإنفاق العام في إنعاش الاقتصاد الوطني، و على هذا الأساس نقسم هذا المحور إلى جزئين:

أولا: صياغة نموذج الدراسة.

تأتي أهمية إستخدام أسلوب التحليل القياسي من نتائج التطبيقات المختلفة و إمكانية توظيفها في الظواهر الإقتصادية، نظرا لما لديه من القدرة في التفسير، و في البداية إرتأينا وضع وصف للمؤشرات الإقتصادية السابقة في القياس الإقتصادي لكي نستطيع بناء علاقات صحيحة، و لذا تمّ وصف هذه المؤشرات كمتغيّرات إقتصادية كما يلي:

- نعتبر المتغيّر التابع هو الإنفاق العام مقدرا بمليار دينار جزائري للفترة الممتدة (**2004-2015**)؛
- و تشمل المتغيّرات المستقلة كافة المؤشرات الإقتصادية التي أشرنا إليها في المحورين الأول و الثاني، و في هذا المضمار فإننا نشرع في تكوين و شرح المتغيّرات المستقلة طبقا لنموذج دراستنا هذه حسب الصورة التالية:

Tx INV/PIB: نسبة الإستثمار من الناتج الداخلي الخامTx CR%: معدل النمو %

Tx R/PIB: نسبة الإدخار من الناتج الداخلي الخام% PIB: الناتج الداخلي الخام (مليار دينار)

Tx INV: معدل نمو الإستثمار% Tx PIB: معدل نمو الناتج الداخلي الخام%

TxCG / PIB: نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الداخلي الخام % Tx CH: معدل البطالة%

PIB/ I: نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (دج)

CG/PNB: نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي %

فيما يتعلق بالنموذج القياسي للدراسة فإننا نعتمد على النموذج الخطي المتعدد الغاية منها إظهار تأثيرات المتغيّرات فردية كانت أو مجتمعة. و نقصد بذلك المعادلات المعمول بها في أغلب الدراسات القياسية و التي يمكن أن نعتمد عليها في إيجاد علاقات إقتصادية متطابقة مع النظرية الاقتصادية و هي كالآتي:

$$Y_i = a_0 + b_1X_1 + B_2X_2 + \ldots..B_nX_n + u_i$$

لقد سبق أن عرفنا المتغيّرات المستقلة $(x_1, X_2\ldots\ldots\ldots\ldots X_n)$ و المتغيّر التابع (Y_i) الإنفاق العام، ثم قمنا بعملية تحويلات من نمط أسي إلى الشكل الخطي التالي:

$$Log(Yi) = a0 + a1log(X1) + a2log(X2) +\ldots\ldots\ldots+ anlog(Xn)+ Ui$$

وتجدر الإشارة أن نبيّن أن التوقعات النظرية لإشارة المعالم تكون كما يلي:

جدول رقم (04) التوقعات النظرية لإشارة المعالم.

المتغيّر	الإشارة
Tx INV/PIB	+
Tx R/PIB	+
Tx INV	+
PIB	+
TxCG / PIB	+
Tx CR	+
Tx PIB	+
PIB/ I	+
CG/PNB	+
Tx CH	+

المصدر: من إعداد الباحثين.

وبالإستعانة بالبرنامج الإحصائي **eviews8** إذ أدرجنا معظم المتغيّرات ذات الصلة من أجل التفسير.

و الجدول التالي يلخص نتائج التقدير لمختلف المعادلات:

جدول رقم (05) تقدير متغيّرة الإنفاق العام.

القيّم المقدرة	المعادلة الخطية	قيّم المعادلة 01	قيّم المعادلة 02
الثابت	1092,13-	1544,90-	1066,21-
T	0,0907	1,46-	2,65-
PIB	0,275	0,32	0,27
T	0,000	0,07	0,06
Tx CR	133,89-	261,04-	-
T	0,2120	1,04-	-
Tx CH	55,48	120,01	-
T	0,22	0,98	-

18,34-	39,82-	24,58-	Tx INV
2,65-	2,32-	0,01	T
0.99	0.99	0.98	R^2
0.98	0.98	0.98	R^2
125.75	89,99	136.08	F(4.12)
/	/	2.10	DW
12.92	12,74	13.18	A I C
13.07	12.95	13.10	SCh / CRi
0.38	0.12	/	Cg (-1)
1.39	0.38	/	T
0,40-	0,32-	/	Cg (-2)
0,17	1,86-	/	T

المصدر: من إعداد الباحثين إستنادا على نتائج التقدير.

t – Table (1%) = 3.55 ; t- Table (5%) = 2.30 ; F(4,2) = 5.41 ; DW = (0,69 -1.97)

من خلال المعطيات الملخصة في الجدول رقم (**05**) يتبيّن لنا أن معالم النموذج الأول، الثاني و الثالث جاءت معنوية في معظمها بنسب ما بين **5%** و **10%**، إذ أظهر المتغيران الناتج الداخلي الخام و معدل نمو الإستثمار معنوية عند مستوى **5%** و الثابت عند مستوى يقارب 10%، في حين ثبتت معنوية النماذج الثلاث ككل عند مستوى معنوية **1%** حسب قيّم فيشر (**F= 136,08**)، (**F= 99 ,82**) و (**F= 125,75**)، كما نلاحظ من الجدول نفسه أن قيّم **DW** للنموذج الأول هو **2,10** أي هو خارج المجال المحدول أي (**0,69-1,97**)، و بالتالي فإن هذه المنطقة يكون فيها القرار غير حاسم. و أمام مشكلة الإرتباط الذاتي للأخطاء، أصبح من الضروري التأكد من عدم وجود هذه المشكلة بإستخدام إختبار آخر ألا و هو **Breush-Gogfrey** ، حيث يتبيّن لنا أن (**Prob = 0,13>0,05**) لنفس الإختبار مما يعني أننا نقبل الفرضية الصفرية مقابل الفرضية البديلة.

و نخلص بشكل عام من خلال التحليل السابق أن هناك متغيرين فقط يفسران المتغيّر التابع (الإنفاق العام) و هما الناتج الداخلي الخام (**PIB**)، و معدل الإستثمار (**INV**) اللذان يوافقان النظرية الاقتصادية و ما تمّ التطرق إليه سابقا في المحور الثاني.

الخاتمة:

في ظل التحولات والتقلبات الحاصلة في الاقتصاد الدولي وإزدياد حدة المنافسة والصراع الاقتصادي العالمي،على الاقتصاد الجزائري توفير أرضية جديدة تتلاءم مع متطلبات النظام الاقتصادي العالمي

الجديد،حيث أن إستغلال النفقات العامة أحسن إستغلال في الجزائر أصبح إحدى الضروريات التي يجب أن تؤخذ على محمل الجد من قبل القائمين على السياسة الاقتصادية الجزائرية.

و يمكننا حصر أهم نتائج دراستنا هذه في العناصر التالية:

- على الرغم من الزيادة الكبيرة للنفقات العامة لا يوجد تحسن ملحوظ لنصيب الفرد من هذه النفقات ولا لمعدل النمو الاقتصادي ، أي أن النفقات العامة في الجزائر لا تؤثر إيجابيا في النمو الاقتصادي ولا نصيب الفرد من النفقات العامة؛
- من أهم الأسباب التي تؤدي الى وجود علاقة عكسية بين الانفاق العام ومعدل النمو وعدم كفاءة الانفاق العام في الجزائر عدم جدوى الكثير من المشاريع رغم استهلاكها اموالا طائلة، بسبب عدم وجود أخصائيين أكفاء لمتابعة هذه المشاريع، إضافة إلى الفساد الذي أنهك الاقتصاد الوطني الجزائري وعدم إختيار المشاريع المولدة للدخل ولفرص العمل؛
- معظم النفقات العامة لا تتجه نحو الاستثمار؛
- معدلات الادخار في الجزائر دوما أعلى من معدلات الاستثمار، خاصة وأن الادخار يتحول الى إستثمار تلقائيا في الاقتصاد الذي يعمل بطريقة سليمة، وهذا يدل علي ضعف السياسات المتبعة لتعبئة الادخارات نتيجة لعدم قدرة النفقات العامة على خلق فرص الاستثمار بسبب سوء التخطيط في اعداد الموازنة؛
- إن معدل البطالة رغم تذبذبه الا انه عرف تحسنا طفيفا، لكن هذا التحسن لا يكفي اذا ما قارناه بالزيادة الكبيرة في النفقات العامة، خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار الاثر المباشر وغير المباشر للنفقات العامة في التشغيل.

على ضوء دراستنا، والنتائج المتوصل إليها، نقترح التوصيات التالية:

– يجب على الحكومة الجزائرية ترشيد النفقات العامة وتوجيهها الى النفقات الاستثمارية وتفادي البذخ؛

– على الحكومة ان لا تتعدى في النفقات العامة نسبة **15%** من الناتج الداخلي الخام، لان الاثر الايجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي له حدود ولا يمكن ان يستمر مع الزيادة في الانفاق العام حيث قدرت النسبة التي لا يجب تجاوزها (نسبة الانفاق العام الى الناتج الداخلي الخام) **15%** لان تجاوز هذه النسبة يؤدي حتما الى تراجع النمو الاقتصادي؛

- يجب على الحكومة أن توجه معظم الادخارات نحو الاستثمارات لضمان خلق رؤوس أموال جديدة؛
- يجب توجيه النفقات العامة نحو الاستثمار في المشاريع التي تتطلب كثافة العمل لإمتصاص البطالة وبناء اقتصاد منتج؛

قائمة المصادر و المراجع:

1-خميسي قايدي، **تطور نفقات الاستثمار حسب القطاعات في الجزائر**، مجلة الاحصاء والاقتصاد التطبيقي، العدد 21،المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر،2014.

2-محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، OPU، الجزائر، 2003.

3-محمد سعيد احمد، **الكفاءة والكفاية والفعالية**، نقابة التجاريين، مجلة التجاريين، العدد 5، اكتوبر نوفمبر، جامعة فرحات عباس، الجزائر،1979.

4-محمد علي موسى المعموري ، **قياس كفاءة الانفاق العام في الاقتصاد العراقي للمدة 2006-2013**،مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 96،جامعة بغداد، العراق،2017.

5-بنك الجزائر.

6-الديوان الوطني للإحصاء.